الصباح الاقتصادية
17
العدد 1618 - السنة السادسة
الإثنين 13 رمضان 1434 - الموافق 22 يوليو 2013
Monday 22 July 2013 - No.1618 - 6th Year

قفزة على طلبات النفط خلال شهر الصيف

«الوطني»: الكويت قد تسجل 10 مليارات دينار فائضاً في ميزانية 2013

أسعار النفط ارتفعت في أوائل شهر يوليو بسبب ارتفاع الطلب الموسمي نتيجة المخاوف الجديدة

قال تقرير البنك الوطني إن أسعار النفط ارتفعت في أوائل شهر يوليو، وذلك بعد أن بقيت مستقرة نوعاً ما في شهري مايو ويونيو. وارتفع سعر خام التصدير الكويتي من مستوى منخفض بلغ 97 دولاراً للبرميل في أواخر شهر يونيو إلى 103 دولارات للبرميل في 12 يوليو. وارتفعت كذلك أسعار مزيج خام برنت بحوالي 9 دولارات ليصل إلى 109 دولارات، وهو المستوى الأعلى له منذ أوائل شهر أبريل. ولا يزال خام التصدير الكويتي ومزيج برنت أقل بحوالي 11 دولاراً من مستوى الذروة الذي بلغه كل منهما في شهر فبراير. وفي الوقت ذاته، تسارع سعر خام غرب تكساس المتوسط - وهو المزيج الإسنادي الرئيسي في الولايات المتحدة - بمقدار 12 دولاراً إلى 106 دولارات، متجاوزاً بذلك مستوى 100 دولار للمرة الأولى منذ شهر مايو من العام الماضي. وبذلك تقلص هامش الفارق بين مزيج برنت وغرب تكساس المتوسط إلى أدنى مستوى له منذ سنتين ونصف.

وأضاف التقرير يبدو أن العوامل الموسمية كانت وراء الارتفاع الأخير في الأسعار. وعادة ما تشهد فترة الصيف ارتفاعا في الطلب العالمي على النفط، إذ أن موسم القيادة في الولايات المتحدة خلال فترة الإجازة تشهد ارتفاعا في استهلاك الوقود، كما أن منطقة الشرق الأوسط تستهلك نفطا أكثر لسد حاجتها من ارتفاع استخدام التكييف. وتاريخيا، ارتفع الطلب على النفط في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق بمعدل 1.1 مليون برميل يوميا. وهذه السنة، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يكون الارتفاع الموسمي أكبر من المعتاد بسبب بدء العمل بمصاف جديدة في الشرق الأوسط وآسيا. كما أن التراجع الأخير في المخزون النفطي للولايات المتحدة والمخاوف من تعطل الشاحنات النفطية عبر قناة السويس «بسبب الاضرابات في مصر»، قد أضافت إلى الضغوط التصاعدية على الأسعار.

وتابع لكن نظرا للتباطؤ الأشمل في الاقتصاد العالمي في العام 2013 وارتفاع الإمدادات النفطية، فمن المتوقع أن تتجه أساسيات السوق إلى التراجع. ومؤخرا، خفض صندوق النقد الدولي توقعه بشأن النمو الاقتصادي العالمي أكثر لهذه السنة. ويأتي ذلك على خلفية تباطؤ النمو في الأسواق الناشئة «بما فيها الصين»، وركود أكبر في أوروبا، وضعف في توسع الاقتصاد الأمريكي. ومن ناحية الإمدادات، يتوقع أن يرتفع الإنتاج النفطي في الدول من خارج أوبك بشكل أكبر هذه السنة، مما زاد من التوقعات بتراجع أساسيات السوق.

وبين بقيت التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي على النفط في العام 2013 على حالها تقريبا خلال الشهر الماضي، رغم تراجع التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي. ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة ترى أن الطلب سيرتفع بمقدار 0.8 مليون برميل يومياً، أو 0.9 في المئة، مقارنة بنسبة 1.0 في المئة السنة الماضية. وفي الوقت ذاته، يتوقع مركز دراسات الطاقة الدولي أن يبلغ نمو الطلب العالمي نسبة أكثر تشاؤما قدرها 0.8 في المئة، أو 0.7 مليون برميل يومياً. ويتوقع أن يتراجع الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.5 مليون برميل يوميا «1.1 في المئة»، فيما يتوقع أن يرتفع طلب الدول من خارج هذه المنظمة بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا «2.9 في المئة».

ويتوقع أن تشكل الصين نصف الارتفاع في الطلب العالمي على النفط تقريبا، رغم أن التوقعات الخاصة بالصين قد تم خفضها قليلا لتعكس تراجع النمو.

وأوضح ارتفع إنتاج النفط لدول أوبك الإحدى عشرة «أي باستثناء العراق» للشهر الثاني على التوالي بمقدار 129 ألف برميل يوميا ليصل إلى 27.4 مليون برميل يوميا في شهر مايو. وشهد إنتاج السعودية أكبر ارتفاع له منذ 18 شهرا، وذلك بمقدار 144 ألف برميل يوميا ليصل إلى 9.4 مليون برميل يوميا. وتظهر الأرقام الرسمية ارتفاعا أكبر قدره 347 ألف برميل يوميا ليصل الإنتاج السعودي إلى 9.7 ملايين برميل يوميا. ورفع منتجون خليجيون آخرون أيضا إنتاجهم استجابة لارتفاع الطلب المحلي الموسمي. ولكن هذه الارتفاعات قابلها خفض الإنتاج في إيران «38 ألف برميل يوميا» وليبيا «27 ألف برميل يوميا» ونيجيريا «21 ألف برميل يوميا». وتراجع الإنتاج الإيراني إلى 2.6 مليون برميل يوميا أي أقل بمقدار 0.5 مليون برميل يوميا تقريبا عن سنة مضت، وذلك نتيجة استمرار العقوبات الدولية. وفي الوقت ذاته، تراجع الإنتاج في بعض الدول الإفريقية المصدرة للنفط من دول أوبك خلال الشهرين الماضيين بسبب أوضاع أمنية أضرت بالقطاع النفطي، بما فيها تظاهرات وإضرابات في ليبيا والسرقة والتخريب في نيجيريا.

ارتفع مجموع إنتاج أوبك «بما فيه العراق» أكثر ليصل إلى 30.6 مليون برميل يوميا، أي 0.6 مليون برميل يوميا أعلى من سقف إنتاج الأوبك. وجاء ذلك رغم تراجع إنتاج العراق، حيث تراجع الإنتاج بشكل طفيف بمقدار 22 ألف برميل يوميا ليصل إلى 3.1 ملايين برميل يوميا في شهر مايو. ورغم التوقع بارتفاع الإنتاج العراقي في الأشهر القادمة، فإنه من المحتمل ألا يتحقق ارتفاع كبير بسبب التأخير المستمر في بدء مشاريع رئيسية.

ومن المتوقع أن ترتفع الإمدادات من خارج أوبك بحوالي 0.9 - 1.2 مليون برميل يوميا في العام 2013، يأتي ربعها على الأقل من سوائل الغاز الطبيعي لدول أوبك. ومن المحتمل أن يعوض الإنتاج القوي لأميركا الشمالية عن التراجعات المتوقعة في أماكن أخرى، بما في ذلك توقف الإنتاج في بحر الشمال بسبب الصيانة والتوقف المحتمل للإنتاج الذي عاد مؤخرا في جنوب السودان. وفي المجموع، من المتوقع أن ترتفع إمدادات النفط العالمية بأقل من مليون برميل يوميا في العام 2013، حيث تخفف التراجعات في إنتاج أوبك من الإمدادات القوية للدول من خارج أوبك.

واشار من المتوقع أن تتراجع أساسيات السوق النفطية في النصف الثاني من السنة، رغم احتمال أن يمنع الخفض في إنتاج الأوبك من تدهور الأسعار دون المستوى المستهدف غير الرسمي لأوبك والبالغ 100 دولار. وبناء على الرأي الأكثر تشاؤما لمركز دراسات الطاقة الدولي بارتفاع قدره 0.8 في المئة في الطلب العالمي على النفط، وزيادة كبيرة قدرها 1.3 مليون برميل يوميا في إنتاج الدول من خارج أوبك والذي يقلل منه جزئيا الخفض في إنتاج أوبك، فإن المخزونات النفطية العالمية يمكن أن ترتفع بقدر متواضع يبلغ 0.6 مليون برميل يوميا في العام 2013. وفي هذه الحالة، فإن سعر خام التصدير الكويتي سيتراجع بنسبة قليلة فقط في النصف الثاني من السنة، ولكنه سيبقى قريباً من معدله في الربع الثاني من العام 2013 والبالغ 100 دولار للبرميل.

وإذا، من ناحية أخرى، جاءت إمدادات الدول من خارج أوبك أقوى بمقدار 0.3 مليون برميل يوميا مما كان متوقعا في النصف الثاني من العام 2013، فإن أوبك ستحتاج حينها لإجراء تخفيضات أكبر في إنتاجها من أجل منع تدهور أسعار النفط بشكل كبير. ووفق هذا السيناريو، سينخفض سعر خام التصدير الكويتي إلى حوالي 95 دولارا للبرميل في النصف الثاني من العام 2013، وإلى ما دون 90 دولارا للبرميل في بداية السنة القادمة.اما اذا اتت الإمدادات من خارج أوبك أقل بمقدار 0.3 مليون برميل يوميا من المتوقع في النصف الثاني من العام 2013، فسوف يدعم أسعار النفط فوق مستوى 100 دولار. وفي هذه الحالة، سيحوم سعر خام التصدير الكويتي فوق 100دولار بقليل لباقي السنة، وذلك قبل أن يتراجع بشكل طفيف في الربع الأول من العام 2014. وستبقى أوبك بحاجة لخفض إنتاجها في بداية السنة القادمة من أجل منع هبوط الأسعار أكثر من ذلك.

الرسم البياني 1: سيناريوهات أسعار الخام الكويتي

(دولار للبرميل)

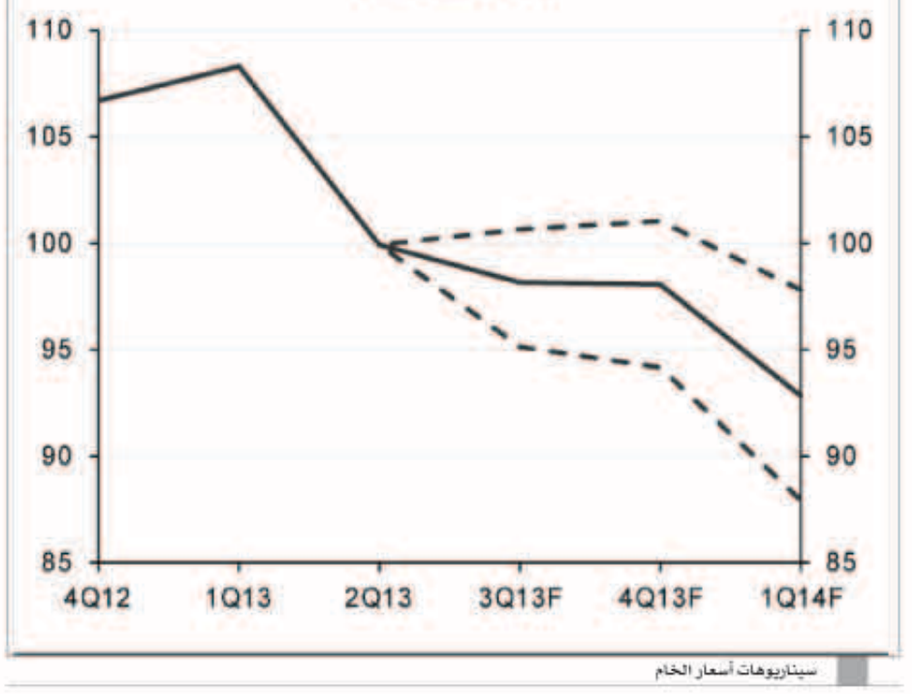

سيناريوهات أسعار الخام

الجدول 1: سيناريوهات أسعار النفط الخام الكويتي

	الأدنى	المتوسط	الأعلى
2012	108.7	108.7	108.7
الربع الاول من 2013	108.3	108.3	108.3
السنة المالية 2013/2012	106.6	106.6	106.6
الربع الثاني من 2013	99.9	99.9	99.9
الربع الثالث من 2013 متوقع	95.1	98.2	100.6
الربع الرابع من 2013 متوقع	94.2	98.1	101.0
2013 متوقع	99.4	101.1	102.5
الربع الاول من 2014 متوقع	87.9	92.8	97.8
السنة المالية 2014/2013 متوقع	94.3	97.2	99.9

أسعار النفط

الميزانية سجلت فائضاً

رغم أن الحسابات النهائية للسنة المالية 2013/2012 لم تصدر بعد، نتوقع أن تكون الميزانية قد سجلت فائضا هائلا إذ أن معدل أسعار النفط بلغ رقما قياسيا قدره 107 دولارات للبرميل في تلك السنة. وإذا جاء الإنفاق بنسبة 10 في المئة إلى 20 في المئة دون توقعات الحكومة كما نتوقع، فإنه يمكن حينها أن يتراوح فائض الميزانية ما بين 12.8 و15.0 مليار دينار، وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وترتبط التوقعات للسنة المالية الحالية 2014/2013 بسيناريوهاتنا الثلاث، التي تتوقع أن تتراوح أسعار النفط في نطاق ضيق ما بين 94 و100 دولار للبرميل. ويبلغ الإنفاق المبدئي المخصص في الميزانية لهذه السنة المالية 21.2 مليار دينار. وبافتراض أن الإنفاق سيكون أقل بنسبة 5 في المئة إلى10 في المئة دون المصروفات المعتمدة في الميزانية، نتوقع أن يبلغ الإنفاق ما بين 8.1 و11.2 مليار دينار، وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وسيعادل ذلك ما بين 17 في المئة إلى 23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2013، وسيمثل فائض الميزانية الخامس عشر على التوالي لدولة الكويت.

البنك الوطني يوزع ألف وجبة إفطار يومياً

التركي: متطوعو البنك متواجدون دائماً لتوزيع الوجبات وخدمة الصائمين

طلال التركي

يواصل بنك الكويت الوطني حملة موائد الخير لإفطار الصائمين والتي تندرج ضمن برنامج البنك لشهر رمضان الكريم «افعل الخير في شهر الخير»، ويقوم فريق العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني بتوزيع أكثر من ألف وجبة إفطار يومياً من خلال جولاته الميدانية الى مناطق مختلفة في الكويت، حيث تجوب قوافل سيارات الوطني العديد من الاحياء الداخلية في المناطق التي تشهد تجمعات بشرية كثيفة لتوزيع وجبات الافطار على الصائمين.

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال عادل التركي ان حملة موائد الوطني لإفطار الصائمين علامة فارقة في برنامج رمضان السنوي «افعل الخير في شهر الخير» خاصة وانها تتضمن العديد من الجولات الميدانية في المناطق والمستشفيات وعدد من المؤسسات الى جانب خيمة البنك الوطني مقابل المسجد الكبير التي تستقبل يومياً أكثر من ألف صائم.

وأضاف التركي ان عشرات المتطوعين من موظفي البنك الوطني بالتواجد يومياً في خيمة الوطني لاستقبال وخدمة الصائمين، كما يقوم المتطوعون بالجولات الميدانية للإشراف على عمليات توزيع وجبات الإفطار واستقبال وخدمة الصائمين.

تجميع الأنشطة الاستثمارية لمجموعة «بيتك» وشركاته تحت ذراع استثماري واحد

شاهين الغانم

قال مدير عام البنوك الدولية رئيس الاستثمار بالوكالة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» شاهين حمد الغانم إن انطلاق «شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية» هو احد ثمار تطبيق الإستراتيجية الاستثمارية الجديدة لمجموعة «بيتك» التي تعد جزءا من خطة التطوير والهيكلة والمعتمدة في الجانب الاستثماري منها، على تجميع الأنشطة النوعية المتشابهة في شركات مستقلة تحت مظلة شركة واحدة هي شركة «بيتك الاستثمارية»، مشيرا إلى أن الشركة الجديدة ستكون الذراع الاستثماري الرئيسي لـ«بيتك» في مجال الاستثمار المباشر على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي.

وأوضح الغانم في تصريح صحفي قائلا «بدأ «بيتك» تطبيق إستراتيجيته الجديدة في أنشطته الاستثمارية من خلال تجميع أوجه هذه الانشطة داخل «بيتك» وعلى مستوى المجموعة في شركة «بيت التمويل الكويتي الاستثمارية» وهي شركة متخصصة ستنهض بأحد أهم الأدوار والأنشطة التي يمارسها «بيتك» والمتعلقة بكافة مجالات الاستثمار المباشر من خلال تجميع المشاركات والاصول الاستثمارية تحت مظلة شركة واحدة تقوم على متابعتها وادارتها واستثمارها بافضل شكل ممكن، بما يحقق تعظيم قيمة هذه الاستثمارات وتطويرها بنظرة متكاملة وخبرات متخصصة».

وأضاف بان التوجه الاستراتيجي الذي أسفر عن تسمية الشركة الجديدة جاء ليؤكد أهمية الانشطة الاستثمارية ودورها المؤثر كأحد مصادر الربحية وتحقيق عوائد جيدة مستدامة من خلال استثمارات ذات قيمة عالية، ومشاركات في مشاريع كبرى واسواق متنوعة.

وقال الغانم إن الشركة بحلتها الجديدة تقرر أن تقوم محل شركة بيت ادارة السيولة المملوكة بالكامل لـ«بيتك» وقد وافقت الجمعية العمومية لشركة بيت ادارة السيولة التي عقدت يوم الخميس الماضي على تغيير اسم الشركة إلى شركة «بيت التمويل الكويتي الاستثمارية»، وستمارس الشركة الجديدة مهامها وفق الإستراتيجية المعتمدة لـ «بيتك» بحيث تكون الذراع الاستثماري لمجموعة «بيتك» محليا وإقليميا وعالميا.

«دار الكوثر» تطرح مشروع «الصفاة» بقيمة 3 ملايين دولار

أعلنت شركة دار الكوثر العقارية احدى شركات المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار عن طرح مشروع الصفاة للشقق السكنية التمليك في صلالة والبالغ كلفته 3 ملايين دولار.

وقال المدير العام في الشركة احمد الصفار ان الشركة تقوم حاليا على تنويع استثماراتها العقارية والدخول في استثمارات عقارية جديدة نظرا لتنوع متطلبات السوق العقاري خلال الوقت الراهن، مشيرا إلى ان مشروع الصفاة للشقق السكنية للتمليك في صلالة هو مشروع من ضمن المشاريع الجديدة التي تقوم الشركة بطرحها حاليا.

ولفت الصفار إلى ان المشروع يقع في صلالة العاصمة الادارية لمحافظة ظفار وهي المدينة الرئيسية وتقع على الساحل الجنوبي لسلطنة عمان، مشيرا إلى أن المشروع يتمتع بمميزات كثيرة منها اطلالة مميزة على المزارع وساحل البحر، وكذلك التشطيبات المميزة والفاخرة للوحدات السكنية.

واشار الصفار إلى ان مشروع الصفاة تقوم على ادارته ادارة خاصة للمبنى وحراسة على مدار الساعة، وتصاميم شقق فندقية فاخرة ولوبي رحب للمبنى.

وبين الصفار أن الشركة تقوم بدعم مشاريعها التي تقوم على طرحها، وذلك بطرح خدمات مصاحبة مثل خدمة الدفعات التي توفر خيارات مرنة لأنظمة الدفع وأسعارا خاصة لنظام الدفع النقدي.

وأكد استمرار الشركة بتقديم أفضل العروض والأسعار مقارنة بالمشروعات المتشابهة التي تعرض في السوق الخليجي.

ولفت الصفار إلى أن الشركة خلال النصف الثاني من العام الحالي ستواصل طرح حزمة كبيرة من المشروعات المتميزة من العقارات الاستثمارية والأراضي الصناعية والتجارية في بلدان عدة منها الإمارات وسلطنة عمان والعراق والأردن وبعض الدول الخليجية يوجد بها طلب كبير في الكويت ودول الأسواق الخليجية الاخرى تحظى بثقة المستثمر الكويتي والاجنبي الباحث عن الاستثمار العقاري الناجح.

«هيئة أسواق المال» تعتمد نظام التحكيم مطلع إبريل المقبل

«كونا»: أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية اعتماد مجلس مفوضيها نظام التحكيم الذي تقرر تفعيله اعتبارا من أول ابريل المقبل «حرصا من الهيئة على الالتزام بدورها في وضع النظم الصحيحة في مجال فض المنازعات في أسواق الأوراق المالية في الكويت وتأكيدا بمبدأ العدالة والشفافية والنزاهة». وقالت الهيئة في بيان صحافي ان النظام المعتمد يقتصر تطبيقه على المنازعات الناشئة عن الالتزامات المقررة في قانون هيئة أسواق المال رقم «2010/7» أو أي قانون آخر على علاقة بمعاملات أسواق المال وفق ما تشير اليه المادة رقم 1 من نظام التحكيم الخاص بالهيئة.

وأضافت انه سيتم بالتزامن مع تفعيل نظام التحكيم في الهيئة ايقاف نظام التحكيم في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» موضحة ان هذه الخطوة «تأتي تأصيلا ومعاصرة لنمو المعاملات الدولية والمحلية وتزايد اللجوء الى التحكيم كطريقة لحل المنازعات وتسوية الخلافات».

وذكرت ان التحكيم يمتاز بسرعة الاجراءات وقلة المصاريف والسرية التامة في التعامل مع موضوع النزاع ما يحقق رغبة المختصمين في المحافظة على الخصوصية كما تتسم فترة التحكيم بالقصر في وقت خفف الانتشار الواسع لمراكز التحكيم العبء عن محاكم الدولة.

وبينت الهيئة ان معظم التشريعات المنظمة لاسواق الأوراق المالية تلجأ الى التحكيم باعتباره وسيلة رئيسية لفض النزاعات المرتبطة بالاوراق المالية وأيضا كوسيلة اختيارية «حيث يأتي التحكيم في المجال التجاري كطريق ثانية تسير جنبا الى جنب مع القضاء».

هيئة أسواق المال.